

انعكاس التحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي

محمد بن صنيتان

رئيس مركز ساس الوطني لاستطلاع الرأي العام والبحوث.

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى قراءة انعكاس تحركات الشارع العربي الراهنة على واقع الشارع السعودي، وتعطي سرداً تاريخياً مقتضباً للمعارضة السعودية منذ تأسيس الدولة. وهي تحليل، لا معالجة، لهذه اللحظة التاريخية، في ضوء تراث علم الاجتماع السياسي، وإن كانت تقدم بعض المقترحات العابرة التي تقتضيها المناسبة؛ فالثورات العربية من أجل الديمقراطية تضاهي سقوط جدار برلين، ولا بد أن تكون لها نتائج بقدر أهمية نتائج سقوط جدار برلين، علماً بأننا لا نستطيع أن نجري حساباً مبكراً للنتائج والتوقعات التي تعكسه الثورات العربية على المنطقة، لأن في هذه الثورات الكثير من التعقيدات والتعرجات، وسفينتها لم تستقر حتى الآن. ولا يوجد «رختر سياسي» لقياس توقعات انفجار الناس، ولكننا نؤكد أن الحراك الشعبي والسياسي العربي انطلق من عقاله.

لقد استقر في الوعي الجمعي السعودي، كما هو شأن الشعوب العربية قاطبة، أن الشعوب تستطيع تغيير واقعها، ولكنها تخشى كثيراً نتائج محاولة تغيير هذا الواقع؛ فهي أمام مفترق طرق: النماذج اليمنية والليبية والسورية من جهة، والنموذجان التونسي والمصري من جهة أخرى.

أولاً: لمحة تاريخية حول المعارضة في العربية السعودية

منذ قيام العربية السعودية والقيادة السياسية تواجه معارضة تتراوح بين المعارضة المسلحة والانقلاب العسكري، والمعارضة بالاحتجاجات والمطالب والعرائض.

ففي عهد الملك عبد العزيز، حصلت موقعة السبلة المسلحة، التي قام بها الإخوان، وهم جيش الملك عبد العزيز من القبائل البدو التي وحّد بها المملكة بأقل التكاليف، أو بدون تكاليف.

وكادت تلك الموقعة تجهض تجربة الوحدة بجميع مكاسبها، لولا إرادة الله. وهناك كذلك حركة الضابط الشمراني الانقلابية، التي لم تنجح في مؤسسة عسكرية جنينية، ثم حركة كلية قوى الأمن الداخلي، ثم حركة الضباط الطيارين، ثم حركة الأمراء الأحرار، فالقوميين، والبعثيين، والشيوعيين، ثم الاحتجاجات على وجود التلفزيون ومدارس البنات، ثم احتلال الحرم لمدة ١٥ يوماً بقيادة جهيمان العتيبي، سليل الإخوان، وكانت شبيهة بموقعة السبلة بمقدماتها ونتائجها.

يتضح أن القيادة السياسية السعودية في تجربتها مع جميع حركات المعارضة نجحت في وأدّها كلها، وهو ما يعطيها قدرة على تمكين نفسها، بإعطاء قدر ضئيل من المطالب.

كان جلّ الذين شاركوا في الموقعتين المذكورتين من قبائل البدو، الذين يرون أن وجود الدولة جاء بجهدهم العسكري والأمني وبكتافتهم السكانية، لكنهم رغم ذلك مهمّشون سياسياً وتنموياً واقتصادياً؛ فالإدارة العليا في الدولة خلو من «المطلعين والمقتدرين وأصحاب المؤهلات العليا منهم»، كما بيّنت ذلك في كتابي **النخب السعودية**، الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية.

ثم تلت ذلك كله الاحتجاجات على وجود القوات الأجنبية في الحروب الخليجية منذ عام ١٩٩٠.

وفي عهد الملك سعود قبل ذلك، واجهت الدولة تدهوراً اقتصادياً أدى إلى عجز الخزينة عن دفع مرتبات الموظفين مدة تسعة أشهر ونيف، فانتشر استياء بين أوسع فئات المجتمع، وظهرت معارضة تمثّلت بالكوادر المثقفة من القوات المسلحة، والكوادر المدنية، وعمال شركة أرامكو من السعوديين غير الراضين عن استغلال الأمريكيين لهم في الشركة، وهضمهم حقوق العمال السعوديين والعرب. أما معارضة المثقفين، فتبلورت في تشكيلهم تنظيمياً ديمقراطياً ثورياً سرياً، دعوه «جبهة الإصلاح الوطني»، وأعلنوا فيه أهدافاً عدة^(١). وتم في ذلك الوقت تأسيس صحيفتي **الفجر الجديد** وأخبار **الظهران** في المنطقة الشرقية. وقد قامت الحكومة باعتقال أعضاء الجبهة، وإغلاق الصحيفتين.

كما تم في تلك الآونة، أي قبل ستين عاماً، تأسيس «منظمة تلاميذ المدارس» في القصيم. وربما يبدو غريباً أن من مطالبهم الرئيسية حل هيئة الأمر بالمعروف (!) التي دارت اشتباكات بينها وبين التلاميذ في بريدة، وكان من مطالبهم أيضاً إصلاح التعليم وتأسيس جامعات.

وفي عام ١٩٥٦، قام الملك سعود بزيارة المنطقة الشرقية، فاستقبلته معارضة منظمة بشعارات مناهضة للإمبريالية، ومطالبة برحيل القاعدة الأمريكية، فصدر مرسوم ملكي بتجريم التظاهرات والمعاقبة عليها بالسجن لمدة لا تزيد على ثلاثة أعوام.

(١) محمد بن صنيان، **النخب السعودية: دراسة في التحولات والإخفاقات**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٨، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

واستمرت المطالبات، فظهر في الأعوام الخمسة الأخيرة أكثر من بيان وعريضة، إضافة إلى مقالات تطالب كلها بالإصلاح، وتؤكد ضرورته.

وفي التجربة السياسية السعودية مع جميع حركات المعارضة، يتضح أن القيادة السياسية السعودية نجحت في وأدّها كلها، وهو ما يعطيها قدرة على تمكين نفسها، وربما يكون من ضمن ذلك التمكين إعطاء قدر ضئيل من المطالب، لعل أهمها مطالب المتشددين من السلفيين. لكن لئن تم القضاء على حركة جهيمان، فإن تبني مطالب المتشددين سبب تأزماً مع الداخل ومواجهة مع الخارج، كان من أهم نتائجها أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

إن ملف الإصلاح في السعودية من صنف السهل الممتنع؛ فعند حدوث أزمة داخلية أو أزمة خارجية، تُخرج الحكومة ملف الوعود بالإصلاح حتى تهدأ العاصفة، ثم تعود الأمور إلى ما كانت عليه.

ففي عهد الملك عبد العزيز، أنشئ ديوان المجاهدين لاستيعاب المحاربين القدامى كنتيجة لثورة السبلة الأنفة الذكر. وعندما خلف الملك فيصل الملك سعود، وعد بإصلاحات سياسية لم تر النور بعد توليه الملك. وفي حرب الخليج الثانية، أصدر الملك فهد أنظمة للحكم والمناطق، ولكن ذلك لم يغير من الأمر شيئاً.

ثانياً: المعارضة بعد ١١ أيلول/سبتمبر

بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وظهور عرائض كثيرة تطالب بإصلاحات واسعة، قامت الحكومة بتأسيس مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، باعتباره أسلوباً سياسياً فعالاً لتحقيق الإصلاح؛ إذ راح المركز يطوف مدن المملكة، مدعياً أن هدفه الإصلاح، وأنه يترجم أفكار المواطنين إلى واقع ملموس. وفي ختام كل لقاء، تنتهي النتيجة برفع برقية إلى الملك بالشكر والعرفان، ثم تطوى صحائف اللقاء، وتأخذ طريقها إلى أرشيف المحفوظات. وإذا حصل إصلاح، فهو لا يتعدى منح العاملين في الدولة زيادة على رواتبهم سرعان ما تلتهمها زيادة الأسعار التي تلي زيادة الرواتب مباشرة، وهو ما يزيد من شدة وطأة الحاجة إلى غير العاملين في دوائر الحكومة. وإذا كان هناك مشاريع للتنمية، وهي مشاريع لا بأس فيها، فإن تنفيذها يكون محصوراً في شركات عائلية محدودة، أو في أسماء وأجهات لأصحاب النفوذ في الدولة، الأمر الذي يجعل صغر الطبقة الوسطى خصوصية سعودية، رغم إنفاق مليارات الريالات سنوياً.

في هذا المقام، يمكننا أن نذكر انتخابات مجالس البلديات، وهي انتخابات نزيهة، ولكن تأثير المجالس البلدية أقل من تأثير أصغر موظف في جهاز البلدية، بينما من المفترض أن المجلس البلدي هو المشرّع ومراقب التنفيذ. ونذكر مشاركة النساء في مجالس الغرف التجارية اللائي لا يجتمعن مع الرجال في جلسة واحدة إلا عبر التلفون، مع العلم بأن صوت المرأة في السعودية ما زال يُعتبر عورة.

ولو دُبِّرَت هذه الملايين المصروفة على الحوارات والدعاية السياسية والعلاقات العامة

للخارج، لتحقيق على الأقل الإصلاح التنموي، الذي ربما يلطف المزاج الاجتماعي، ولو إلى حين. ولكن ما حققه الحوار الوطني هو فرز الشعب السعودي إلى تيار سلفي تشظى إلى تيارات شتى، من الجهادية السلفية، إلى التيارات التي ترى الطاعة للسلطان حتى لو جلد ظهره وأخذ مالك. وهناك أفكار مثقفة مبعثرة يصفها السلفيون بتيارات، ويقسمونها إلى حداثه وليبرالية. هذه التقسيمات كلها ترفع صوتها في المساء حتى يخيّل للسامع أن الزحف المليونى سيسبق طلوع الشمس بقليل. أما في الصباح الباكر، فالكل يهرول إلى الطاعة والتنفيذ. وأقصى حيلة الجسور منهم مقال يُمضي في مراجعته وتمحيصه وقتاً أطول من وقت كتابته، خوفاً من رئيس التحرير، الذي يخشاه أكثر مما يخشى أحد أعضاء القيادة السياسية. فيستخدم نكاهه الخبيث لتمرير المقال للنشر، وتلك غايته وأقصى أمانيه.

والتنظير في المؤلفات السياسية نادر جداً. وقد تظهر المؤلفات في القصص التي يدعونها روايات، وهي كلها، أو في مجملها، تتحدث عن المسكوت عنه، وعمّا يمارس من محظورات أكثر ممّا يمارس في المجتمعات المفتوحة بكثير، أو عن قيادة المرأة للسيارة أو كشفها عن وجهها في الأسواق، أو سفرها بالطائرة بدون ولي محرم. وبذلك يتلخّص نشاط التيارين السلفي والمتقف السياسي في مناكفة بعضهم بعضاً، وسلاح كل منهما ضد الآخر هو السلطة؛ فالسلطة تُطلق يد المتشددّين في تكفير المثقفين واتهامهم بالمعاصي، وتفتح الصحف فسيحة للمثقفين لمهاجمة المتشددّين واتهامهم بالتشدد. أما حَكَم الجميع وقاضيه، فهو السلطة، فإذا ذهب السلفي إلى السلطة ليشتكي المثقف للشك في دينه، يجد أن المثقف سبقه ليشتكى لأنه آخر البلد وأوْجَدَ مشكلة للدولة مع الغرب، أما خيوط اللعبة، فكلها في يد اللاعب الأقوى، الذي هو ولي الأمر (ويا قلب لا تحزن وارقد إن عليك ليلاً طويلاً).

أما القسم الآخر الذي أفرزه الحوار، فهو المثقفون من الشيعة، الذين قاموا، رغم نشاطهم الحركي وثقافتهم، بحصر مشاريعهم الإصلاحية في حرية العبادة المذهبية، وممارسة الطقوس المذهبية، باستثناء بعض المطالب الوطنية التي تمثلت في «رؤية لحاضر الوطن ومستقبله» و«شركاء في الوطن».

هذه التيارات، بشتى أيديولوجياتها، بعيدة كلّ البعد عن مقتضيات المرحلة في المنطقة، بسبب بُعدها عن المشروع الإصلاحي الوطني، والاتفاق على المشتركات الوطنية والاقتصادية والسياسية والتنمية.

إن السجال بين الأطراف لا يكتشف الصواب، بل التعصب ضد ثقافة الآخر، ونحن في هذه الحالة نستدعي الصراع العثماني - الصفوي. والسؤال الكبير الذي علينا جميعاً الإجابة عنه هو: لماذا المذهب هو التعبير المطالب بدلاً من الحقوق المدنية والمشاركات الوطنية التي يجب أن نلتف حولها جميعاً؟

إن السعودية بحاجة إلى هندسة اجتماعية في الحكم والإدارة التعددية المجتمعية، لعل أهمها تعزيز مبدأ المواطن من خلال العدل في توزيع الثروة والسلطة، والمشاركة الفاعلة في الإدارة العليا والوسطى في الدولة؛ فكل مجتمع تنعدم فيه العدالة الاجتماعية يكون مولداً للنزاع

والشقاق، والنجاح في إدارة التعددية المجتمعية يعزز الهوية الوطنية والشرعية السياسية للدولة.

ثالثاً: القيادة السعودية

تقف القيادة السعودية ضد جميع الثورات العربية، خوفاً من حمى العدوى، وتشرب السعوديين ثقافة التظاهرات والاحتجاجات. فإذا تحولت الأقطار العربية المتوسطة مع الرافدين، واستجاب لها باب المنذب، إلى أنظمة جديدة بمفاهيم ديمقراطية شبابية وبمطالب يستعصي على الأنظمة الوراثية التأقلم معها، ولا سيما أن من بينها ثورة مصر، التي ما زالت دول الخليج تحتفظ في ذاكرتها أحداث سابقة ثورة ٥٢

وتأثيرها في المنطقة برمتها، فإن القيادة السعودية تدرك حجم النتائج لهذه الثورات التي تقض مضجعها، ولكنها (أي القيادة السعودية) لا تستطيع أن تفعل شيئاً، فهي منقسمة على نفسها بين فريق (يمين متطرف) يرى أن الإصلاحات تفتح شهية الشعب السعودي على التدرج بهم إلى الملكية الدستورية، وهذه دونها خطر القتاد، وفريق وسط معتدل، على رأسه الملك، يرى أن الإصلاحات تديم بقاء العائلة، ويرى الشعب بعيون ما بعد الثورات العربية. وهناك أمور أخرى

أحدثت الثورات العربية في الشباب السعودي وعياً سياسياً بشأن عملية الإصلاح، وهناك طاقات شبابية كامنة تملك إبداعات وتنظيراً جيداً، وهو ما يلمس من خلال المواقع الإلكترونية والإنترنت.

داخلية أدت إلى انسداد التفكير في إدارة المجتمع وفق المتغيرات المعيشية في الوطن العربي.

نحن لم نضع أيدينا حتى الآن على مشروع دولة، بل هناك مشروع عائلة حاكمة تتأرجح بحسب مدّ الشارع السعودي وجزره، وفي القنوات المعلوماتية، وترصد بدقة ردات الفعل الخارجية أكثر من ردات الفعل الداخلية.

لقد وقفت القيادة السعودية مع رئيس اليمن من دون بقية الرؤساء الذين طاولتهم الثورات، وانحازت إلى علي عبد الله صالح لأسباب سياسية، منها موقف الرئيس اليمني من الحوثيين المتدخلين حدودياً مع السعودية، التي لها حيثيات سياسية في هذا الصدد:

١ - منطقة صعدة تقطنها قبائل يمنية - سعودية في آن واحد، أهلها إخوان وأبناء عمومة وعشيرة، ومتداخلون في السكن والجغرافيا، وهو ما يسهل العبور والتسلل والتخريب، ويصعب السيطرة عليها.

٢ - الحوثيون يرفعون الشعار الطائفي، وهو ما يوفر لإيران موطئ قدم راسخة في اليمن، وبالتحديد في خاصرة السعودية.

٣ - القضية الحدودية، التي ثبتت قبل مدة بسيطة بموجب اتفاقية؛ فالسعودية تخشى أن يقوم أي نظام جديد بإلغاء هذه الاتفاقية، ولا سيما أن المطالب اليمنية المتطرفة تتوغل إلى الطائف في عمق الجغرافيا السعودية.

٤ - في غياب نظام علي عبد الله صالح، سيقوى تنظيم القاعدة في اليمن، في حين إن السعودية استطاعت أن تحيّد القاعدة أمنياً عن المملكة.

لقد أسقطت الثورات العربية الفزاعات التي تلوح بها السلطات الحاكمة بين أونة وأخرى، من القبلية والطائفية والإسلام السياسي، إلى القاعدة والإرهاب، وغيرها من الفزاعات التي تهدد بها الداخل والخارج، بينما انصهرت هذه الفزاعات كلها في الثورة والمواطنة، وأصبحت الأمة في رجل واحد وقبيلة واحدة وطائفة واحدة، وتحولت مطالب المواطنين بالألّا يكونوا رعايا وسكاناً وإنما مواطنين وأصحاب قرار.

رابعاً: النخب السعودية

لا يوجد في المجتمع السعودي نخب فاعلة، سواء في صفوف الجماهير أو في القيادة السعودية، إلا التيار الديني السلفي ومن يدعمه من القيادة السياسية لتقوية مركزه على الفريق الآخر من الأسرة الحاكمة من جهة، واحتواء التيار السلفي من جهة أخرى.

فلا هناك مجتمع مدني ولا أحزاب ولا كتل مؤثرة ولا تيارات مثقفة أو تجارية، ولا دور يُذكر لمشايخ القبائل رغم قبليّة الدولة. ولكن هناك كتّاب مقالات في الصحف لا يصل تأثيرهم حتى إلى صفوف الجامعيين، رغم أن أكثرهم أساتذة جامعات.

خامساً: الشباب

أحدثت الثورات العربية في الشباب السعودي وعياً سياسياً بشأن عملية الإصلاح. وهناك طاقات شبابية كامنة تملك إبداعات وتنظيراً جيداً، وهو ما يُلمس من خلال المواقع الإلكترونية وشبكة المعلومات، لكنها تفتقر إلى رموز أو مجتمع مدني يطور ذلك الوعي ويعقلنه لإبراز المطالب للمجتمع والعائلة الحاكمة.

ليس هناك مساطر لقياس انعكاس الثورات العربية على المجتمع السعودي؛ فخريطة الرأي العام في السعودية تفتقر إلى صحافة حرة ومجتمع مدني ومراكز للرأي العام والبحوث، كما تفتقر إلى ديوانيات على النموذج الكويتي. ومصدر المعلومات هو قمة الهرم، ولا يوجد ردود صاعدة إلى قمة الهرم، والردود المتوقعة هي ردود البيروقراطية الأمنية والاستخبارات بشتى تخصصاتها، ومعظمها يعطل الصالح ويمرر الطالح.

الجمهور يرقب من يبدأ ليكون هو العاشر وليس الأول، ويود كل فرد من أفراد المجتمع أن يقوم الآخر بالنيابة عنه، وتضحيته، حتى بالصوت، باهتة جداً، ويحسبها بحساب التاجر، فيما التغيير لن يقدّم له على طبق من ذهب؛ فللحرية ثمنها، وللديمقراطية تكاليفها، والربح على قدر المخاطرة.

هناك من الشباب، وهم قلّة، من بدأ يشعر بأهمية أن يكون الشباب جزءاً من العملية السياسية ولا يبقى على الهامش، كما سائر أبناء المجتمع الذين اكتفوا بالهامش، فهل هذا تفكيك سياسي أم هو واقع مجتمع ؟

لقد تشرب المواطن السعودي، كأخيه في الخليج، ثقافة المصطلحات السياسية المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان والمواطن الحر، والدستور والقانون، والانتقال الديمقراطي، واستقلال السلطات، والتوزيع العادل للثروة، والتعددية السياسية، ومحاربة الفساد والمناطقية والقبلية، وتفكيك عصابات الثروة والمقاولات والمناصب العليا، ومجالس الشركات، وحرية الصحافة ومنابر الإعلام، وحرية التفكير والتعبير، وحرية الصوت العالي، وعدم فرض الرقابة على المواقع الإلكترونية، وكرامة الإنسان، وتعزيز المواطنة، وتوسيع الحكم المحلي، وديمومة التنمية، وتعزيز سلطة القضاء واستقلاليتها، وتعزيز دور مؤسسات الرقابة، وحق الناس في التأمين الصحي والتعليم المجاني، وحرية المذهب والمعتقد، وألا يحمل الناس على مذهب واحد. هذه المقولات كلها أصبحت ملازمة محكية في المجتمع الشبابي وفي المجالس والمنتديات.

علينا أن نعلم أن الثورات العربية المعاصرة ليست بدافع المثقفين ولا المفكرين ولا المجتمع المدني ولا المؤسسات المدنية ولا الجيش ولا الخارج ولا جميع المؤثرات التقليدية. الدافع الحقيقي هو الأنظمة ذاتها، التي أوغلت في غياهب الفساد والاستبداد، والاستهانة بالشعوب إلى درجة لم يكن في مقدور الشعوب تحملها، فكانت ردات أفعالها كبتاً متراكماً في الداخل، فانفجرت كالبركان في وقتها وعلى سجيبتها، ولات حين مناص.

في كل حال، ليس ثمة ما يطمئننا إلى أننا في مأمن من أحداث المنطقة، ولا يمكن الركون إلى الهدوء الظاهر الذي يكمن خلف خريطة الانتشار الأمني الواسع. لكن لم يظهر حتى الآن ما يعطي بصيصاً من الأمل يشير إلى أن الأنظمة في الخليج، والسعودية من أكبرها، فهمت شعوبها، وإن هي مدركة ما يدور حولها، فهي ما زالت في غيبوبة بعد أن صدمها هول الواقع من حولها. وليس هناك سفينة نجاة تنقذها مما يجري في البلدان العربية، ولا قبل لأحد أن يتنبأ بما يخفيه مستقبل الأيام، إلا رضا شعوبها، والمصارعة إلى إنجاز الإصلاح الحقيقي إلى أبعد مدى؛ فمن ممّا كان يتوقع ما حصل لزين العابدين وحسني مبارك بهذه السرعة وبهذه السهولة وقلة التكلفة.

خاتمة

إنني أرى أن على النخب الفكرية والثقافية والدينية في السعودية التدرج في مطالب الإصلاح، بحيث تبدأ على النحو التالي:

١ - انتخاب نصف مجلس الشورى.

٢ - تمكين مجلس الشورى من مراقبة موارد الدولة ومصروفاتها، وإعداد الميزانية.

٣ - حصر حصة العائلة المالكة في وظائف الدولة بالوزارات ذات السيادة فقط، بدون التدخل في الوظائف العامة، بما فيها إدارة المناطق، وبدون المزاجية بين السلطة والمال، وهو ما فعله الملك عبد العزيز، مع تحديد مجلس الشورى ما يكفيه من مخصصات.

٤ - يؤسس مجلس القضاء منتخب من القضاة وكبار العلماء من المذاهب كافة. ويتولى هذا المجلس تعيين القضاة وعزلهم، وإصدار قانون للقضاء ولوائحه، ولا يكون للملك أو الحكومة عليه أية سلطة، وتُخصّص ميزانيته من الدولة.

٥ - فصل الادعاء العام عن وزارة الداخلية، وربطه بمجلس القضاء المقترح، وعدم توقيف أحد أو سجنه إلا بموجب حكم قضائي صادر عن محكمة عدلية.

٦ - تحديد ميثاق يقيم علاقة جديدة محورها كوننا مواطنين وليس سكاناً، شركاء وليس رعايا.

يجب على النخب الفكرية والثقافية والدينية في السعودية التدرّج في مطالب الإصلاح ورفع الصوت عالياً لتجنب مجتمع الخليج نتائج الكوارث في الأقطار الأخرى.

٧ - التقارب المعيشي بين فئات المجتمع والمناطق، والتوازن في التنمية وتوزيع الموارد في جميع أنحاء المملكة. وقد قال أحد الكتّاب الغربيين: إذا رأيت المجتمع منقسماً إلى أ و ب، فانتظر الثورة.

٨ - أن تكون الإدارة العليا والوسطى حقاً مشاعاً لجميع القادرين من عموم المواطنين، على مختلف فئاتهم ومذاهبهم ومناطقهم. وتكون الأفضلية للجدارة والأهلية والاستحقاق، وللقادرين على إدارة مجتمع التعدد.

٩ - أن يكون المواطنون أحراراً في خياراتهم العقائدية وعاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية، بدون أن يطغى مذهب على مذهب آخر، أو عادات منطقة على عادات منطقة أخرى، وأن تكون حريات المذاهب في العبادات فقط.

يجب رفع الصوت عالياً لتجنب مجتمع الخليج نتائج الكوارث في سورية وليبيا واليمن؛ فليس كل صاحب سلطة زين العابدين وحسني مبارك، ولا كل جيش جيش مصر وتونس.

إن النصّح، وحتى المطالبة أو المعارضة، تصبّ في مصلحة العائلات الحاكمة، التي هي ركن محوري في مجتمعنا ومن نسيجنا الاجتماعي، ولا نريد إلا الخير لنا ولها، إذا كان هناك تفكير حكيم أو رأي سديد أو بصيرة نافذة أو خوف على مواقعها في السلطة.

وإذا كانت العائلات الحاكمة في الخليج تريد السلامة من بركان الثورات العربية، بهدي من التفكير الرشيد، فستكون الأفكار النيرة والمُثُلُ نبراسها، وحزام الأمان، وسفينة النجاة، والملاذ الآمن لها ولنا، لأننا جزء منها وهي جزء منا □